مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
المجلد الأول - العدد الثاني – 2025 - الصفحات 33-44

أثر المراجعة الجنائية على تحسين الشفافية والمسائلة في القطاع العام

د. مسعود علي قريفة *
أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، جامعة ليبيا المفتوحة، ليبيا
* **البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي):** mswdbnly9@gmail.com

The Impact of Forensic Audit on Improving Transparency and Accountability in the Public Sector

Dr. Masoud Ali Quraifa *
Assistant Professor, Department of Accounting, Open University of Libya, Libya

تاريخ الاستلام: 22-04-2025، تاريخ القبول: 21-07-2025، تاريخ النشر: 02-08-2025.

الملخص:
هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد دور المراجعة الجنائية في تعزيز مستوى الشفافية في القطاع العام. وقياس تأثير المراجعة الجنائية على رفع مستوى المساءلة في المؤسسات الحكومية. وتقديم توصيات لتحسين استخدام المراجعة الجنائية كأداة لتعزيز الحوكمة في القطاع العام. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير المراجعة الجنائية على تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية لتفسير العلاقة بين المراجعة الجنائية وتحقيق الشفافية والمساءلة. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من موظف عام من ذوي العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمراجعة الجنائية وممن لهم القدرة على تقييم دورها في تحسين الشفافية والمسائلة بالقطاع العام الليبي . تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الإحصاءSPSS ، حيث تم إجراء اختبارات وصفية وتحليلية تشمل المتوسطات والانحراف المعياري. أظهرت الدراسة أن المراجعة الجنائية تُسهم بشكل فعّال في تحسين الشفافية داخل القطاع العام، حيث تساعد على توفير معلومات دقيقة ومحدثة، وتعزيز وضوح العمليات المالية وتقليل احتمالية التلاعب. كما تعزز ثقة الجمهور في نزاهة المؤسسات الحكومية، مما يدعم الحوكمة الرشيدة. كما تُعتبر المراجعة الجنائية أداة محورية لتعزيز ثقافة المساءلة، حيث توفر أدلة واضحة لدعم قرارات المحاسبة والمساءلة، وتشجع على الالتزام باللوائح والقوانين. كما تُسهم في تحسين جودة العمل الإداري والمالي، رغم وجود تحديات تتعلق بتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية. وأوصت الدراسة بتوفير برامج تدريبية متخصصة في المراجعة الجنائية لتأهيل كوادر قادرة على مواجهة التحديات في هذا المجال، واستقطاب الخبرات والكفاءات في مجال المراجعة الجنائية لدعم المؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الجنائية، الشفافية، المسائلة، القطاع العام، طرابلس.

Abstract
The current study aimed to identify the role of criminal review in enhancing the level of transparency in the public sector. and measuring the impact of criminal review on increased accountability in government institutions. and make recommendations to improve the use of criminal review as a tool to strengthen governance in the public sector. The analytical descriptive curriculum was used to study the impact of criminal review on improved transparency and accountability in the public sector. This approach is based on the collection and analysis of data from the study community using statistical tools to interpret the relationship between criminal review and transparency and accountability. A random sample of a public official with direct and indirect links to criminal review has been selected and is able to assess its role in improving transparency and accountability in the Libyan public sector. The questionnaire was used as a study tool, the data was analyzed using the SPSS statistical program, where descriptive and analytical tests were conducted including averages and standard

deviation. The study showed that criminal review effectively contributes to improved transparency within the public sector, helping to provide accurate and up-to-date information, enhance the clarity of financial processes and reduce the likelihood of manipulation. It also strengthens public confidence in the integrity of government institutions, thereby supporting good governance. Criminal review is also a pivotal tool for promoting a culture of accountability, providing clear evidence to support accountability and accountability decisions and encouraging compliance with regulations and laws. It also contributes to improving the quality of administrative and financial work, despite challenges in defining individual and collective responsibilities. The study recommended the provision of specialized training programmes in criminal review to qualify cadres capable of meeting challenges in this area and to attract expertise and competencies in criminal review to support government institutions.

Keywords: criminal review, transparency, accountability, public sector, Tripoli.

المقدمة:

تُعتبر المراجعة الجنائية واحدة من الأدوات الأساسية التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. تهدف هذه العملية إلى فحص وتقييم العمليات والإجراءات المالية والإدارية التي تتبعها المؤسسات الحكومية، مما يساعد في الكشف عن أي تجاوزات أو مخالفات قد تحدث. من خلال توفير تقييم مستقل وموضوعي للأداء الحكومي، تُعزز المراجعة الجنائية من الثقة العامة في المؤسسات الحكومية وتُسهم في تحسين كفاءتها.

تتجلى أهمية المراجعة الجنائية في كونها وسيلة فعالة للكشف عن الفساد المالي والإداري، حيث تساهم في تحديد نقاط الضعف في الأنظمة والعمليات. عندما يتم الكشف عن المخالفات، يُمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح والمساءلة، مما يُعزز من قدرة الحكومة على تقديم خدماتها بفعالية. هذا الأمر يُعتبر ضروريًا لضمان استخدام الموارد العامة بشكل مسؤول وفعّال.[1]

علاوة على ذلك، تساهم المراجعة الجنائية في تعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات الحكومية. من خلال نشر نتائج المراجعات والتوصيات، يتمكن المواطنون من الاطلاع على كيفية إدارة الأموال العامة والموارد، مما يُعزز من شعورهم بالمشاركة في العملية الحكومية. هذا الأمر يُعتبر خطوة حيوية نحو بناء علاقات قائمة على الثقة بين الحكومة والمواطنين.

كما أن المراجعة الجنائية تُعزز من المساءلة من خلال توفير آلية قانونية لمحاسبة المسؤولين عن أي فساد أو سوء إدارة. عندما تُظهر نتائج المراجعات وجود مخالفات، يمكن اتخاذ إجراءات قانونية ضد المتسببين، مما يُعزز من الشعور بالمسؤولية داخل القطاع العام. هذه الديناميكية تساهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح ويُظهر تأثير المراجعة الجنائية على تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام أهمية وجود آليات قوية للرصد والتقييم. من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تُسهم هذه المراجعات في بناء حكومة أكثر كفاءة وفاعلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على المجتمع ككل.[2]

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه المراجعة الجنائية في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، حيث تُعتبر المراجعة الجنائية أداة أساسية لمكافحة الفساد وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتُبرز أهمية الدراسة من عدة جوانب:

1 محمد أبو القاسم زكي، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، 2013، ص21

2 أسامة إبراهيم السحاتي، تقييم أداء ديوان المحاسبة في ليبيا من واقع مؤشر الموازنة المفتوحة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2018، ص32

أهمية أكاديمية وعلمية:

- تُسهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول المراجعة الجنائية من خلال تسليط الضوء على دورها وتأثيرها في القطاع العام.
- تُقدم إطارًا تحليليًا يمكن استخدامه كأساس لدراسات مستقبلية في مجالات الشفافية والمساءلة والحوكمة.
- الدراسة تسد نقصا في المكتبة المحاسبية الليبية في ظل ندرة الدراسات المتخصصة المماثلة.

أهمية عملية:

- تُساعد الدراسة صناع القرار والجهات الرقابية في فهم التحديات التي تواجه المراجعة الجنائية واقتراح حلول عملية لتطويرها.
- تُبرز أهمية المراجعة الجنائية في تحسين الأداء المؤسسي، مما يُسهم في بناء ثقة الجمهور وتعزيز الشرعية المؤسسية.
- أهمية اقتصادية واجتماعية:
- من خلال تحسين الشفافية والمساءلة، تُساعد المراجعة الجنائية في تقليل الفساد والهدر المالي، مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الوطني.
- تُعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أهمية تطبيقية:

- تُوفر الدراسة توصيات عملية لتحسين كفاءة وفعالية المراجعة الجنائية، مما يجعلها مرجعًا مهمًا للجهات الحكومية والممارسين في هذا المجال.
- بهذا، تُعد الدراسة ذات قيمة كبيرة في تعزيز الممارسات الرقابية في القطاع العام وتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالشفافية والحوكمة الرشيدة.

مشكلة البحث:

على الرغم من التطور المستمر في أدوات وأساليب المراجعة، يواجه القطاع العام تحديات كبيرة تتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في ظل تنامي قضايا الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة. تُعد المراجعة الجنائية أداة فعّالة يمكن أن تُسهم في تحسين هذه الجوانب، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تُبرز دورها وتأثيرها في هذا الإطار.

من هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: "ما مدى تأثير المراجعة الجنائية على تحسين الشفافية والمسؤولية في القطاع العام، وما هي التحديات التي تواجه تطبيقها بفعالية؟"

أهداف البحث:

1. تحديد دور المراجعة الجنائية في تعزيز مستوى الشفافية في القطاع العام.
2. قياس تأثير المراجعة الجنائية على رفع مستوى المساءلة في المؤسسات الحكومية.
3. تقديم توصيات لتحسين استخدام المراجعة الجنائية كأداة لتعزيز الحوكمة في القطاع العام.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبيان لجمع البيانات وتحليلها لتفسير العلاقة بين المراجعة الجنائية وشفافية ومسؤولية المؤسسات الحكومية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على المراجعة الجنائية كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، دون تناول الجوانب التقنية أو القانونية التفصيلية الأخرى.

تتناول الدراسة العلاقة بين المراجعة الجنائية وتحقيق الشفافية والمسؤولية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات الحكومية.

الحدود المكانية:

أجريت الدراسة حول الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الواقعة بمدينة طرابلس في ليبيا.

الحدود الزمانية:

تم تنفيذ الدراسة خلال عام 2024.

الحدود البشرية:

تشمل الدراسة العاملين في القطاع العام الليبي المرتبطين بشكل مباشر او غير مباشر بالمراجعة الجنائية مثل المحاسبين والمراجعين الداخليين والمراقبين الماليين والمسئولين الماليين في ليبيا.

الحدود المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبيان لجمع البيانات وتحليلها لتفسير العلاقة بين المراجعة الجنائية وشفافية ومسؤولية المؤسسات الحكومية.

الدراسات السابقة:

دراسة (الوريدي وآخرون، 2023)[1]، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية لدى المحاسبين والمراجعين العاملين في المؤسسات الرقابية بليبيا، من خلال دراسة ميدانية شملت ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي واستخدمت استبيانًا كأداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، بالإضافة إلى تطبيق الإحصاء الوصفي واختبار (T) لعينة بسيطة لتحليل النتائج. وأظهرت النتائج أن المحاسبين والمراجعين يتمتعون بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، مثل الالتزام بأخلاقيات المهنة، والمهارات القيادية، والتعلم المستمر، والخبرة، والذكاء السريع والتفكير التحليلي. وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز التطوير المهني المستمر والإلمام بكافة متطلبات المحاسبة القضائية لتحقيق الأداء الأمثل.

دراسة (مسعود، 2022)[2]، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبة القضائية في كشف فعالية آليات ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال الليبية، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من تأثيرات سلبية ناتجة عن الفساد والاحتيال، مما أوقف مسار النمو الاقتصادي والتنمية. تناولت الدراسة الجرائم المالية والإدارية التي لم تحظَ بالدراسة الكافي في البيئة الليبية، واعتمدت على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لتحقيق أهدافها. أظهرت النتائج أن المحاسبة القضائية تلعب دورًا فعّالًا في الكشف عن حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية والحد منها، مما يعزز حماية حقوق أصحاب المصالح واستجابة الأجهزة الرقابية للتحديات، خصوصًا في ظل الظروف المعقدة التي فرضتها جائحة COVID-19. أوصت الدراسة بتبني نماذج رقابية مثل نموذج وستمنستر، النموذج القضائي، أو نموذج نابليون لتحسين كفاءة السلطات الرقابية، مع ضرورة وضع تشريع قانوني يحدد واجبات المحاسب القضائي

1 عبد الرحمن الوريدي، عبد الله سري، صلاح محمد الفاخري. مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا "دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، العدد الثامن / أكتوبر، 2023.

2 نجيب مسعود. دور المراجعة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال الليبية تحديات وحلول)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي | الإصدار الثاني والأربعون، 2022.

في المحاكم والمؤسسات المالية. كما توقعت أن تسهم الدراسة في صياغة سياسات مستقبلية لتحسين الأداء الاقتصادي، الحد من الفساد، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بناء الدولة.

دراسة (أحمد وأبو عقرب، 2022)[1]، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية في الكشف عن الفساد المالي والإداري والحد منه في الجهات الحكومية والشركات العامة. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما استبيانًا كأداة لجمع البيانات. تضمنت الدراسة تحديد أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية التي يمكن أن تساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري، حيث تم تضمين هذه الأساليب في الاستبيان وتوزيعه على عينة من أعضاء ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية. تم توزيع 60 استبيانًا، وتم استرجاع 47 منها للتحليل. أظهرت نتائج التحليل الوصفي والإحصائي أن أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية لها دور فعّال في الكشف عن الفساد المالي والإداري والحد منه، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز النزاهة والشفافية في الجهات الحكومية والشركات العامة. أوصت الدراسة بتطبيق هذه الأساليب والإجراءات لدورها المؤثر في مكافحة الفساد، وأكدت على أهمية تسريع الجهات القضائية في البت في قضايا الفساد ومحاسبة المتورطين فيها، مع فرض عقوبات رادعة لضمان الحد من هذه الممارسات.

دراسة (Amalia، 2023)[2]، يستخدم هذه الدراسة تحليلا شاملاً للقياسات الببليومترية لاستكشاف الأدبيات المتعلقة بممارسات المحاسبة في القطاع العام وتأثيرها على المساءلة والشفافية. استخدم الدراسة أداة تحليل القياسات الببليومترية VOSviewer لتصور وتحليل شبكة القياسات الببليومترية، وكشف أنماط التعاون والمنشورات المؤثرة والموضوعات الرئيسية. أسفرت عملية جمع البيانات عن 840 مقالاً علميًا من قواعد البيانات الأكاديمية الرائدة، مع التركيز على المنشورات باللغة الإنجليزية في العقد الماضي. تظهر النتائج ستة مجموعات منشورات مميزة، كل منها تسلط الضوء على موضوعات بحثية مهمة. تؤكد المجموعة 1 على الابتكار والشفافية، مما يشير إلى أهمية التغيير المحاسبي وقياس الأداء في منظمات القطاع العام. تركز المجموعة 2 على إصلاح المحاسبة وتبني ممارسات المحاسبة الاستحقاقية، واستكشاف الانتقال من المحاسبة القائمة على النقد إلى المحاسبة القائمة على الاستحقاق في القطاع العام. تدرس المجموعة 3 المحاسبة الجنائية وممارسات التدقيق الداخلي، مما يعكس الاهتمام المتزايد بكشف الاحتيال وإدارة المخاطر في كيانات القطاع العام. تسلط المجموعة 4 الضوء على أهمية أنظمة المعلومات والكفاءة في المحاسبة في القطاع العام. وتركز المجموعة الخامسة على القضية الملحة المتمثلة في الفساد في القطاع العام ودور التدقيق في مكافحة الممارسات الفاسدة. وتستكشف المجموعة السادسة التطبيق المحتمل لممارسات المحاسبة في القطاع الخاص في القطاع العام. وقد حدد تحليل الكلمات الرئيسية الكلمات الرئيسية الأكثر تكرارًا، مثل "محاسب"، و"إصلاح القطاع العام"، و"الأداء"، و"الخدمة"، مما يؤكد أهميتها في الأدبيات. وعلى العكس من ذلك، تشير الكلمات الرئيسية الأقل تكرارًا، مثل "الشفافية" و"أنظمة المعلومات"، إلى مجالات تتطلب المزيد من الاهتمام والدراسة.

خطة البحث:

تتشكل خطة البحث من خلال الآتي:

1. الإطار المنهجي للبحث

- المقدمة والتعريف بالبحث
- مشكلة البحث والتساؤلاته.

1 محمد الشارف أحمد ومحمد أبو عقرب. أثر أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري، مجلة المعرفة، العدد السادس عشر، 2022.

2 Amalia, Mekar Meilisa. "Enhancing Accountability and Transparency in the Public Sector: A Comprehensive Review of Public Sector Accounting Practices." The ES Accounting And Finance 1.03 (2023): 160-168.

- الأهداف وأهمية البحث.
- محددات البحث.

2. الإطار النظري للبحث من خلال عدد من المحاور:
   - المحور الأول: دور المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية.
   - المحور الثاني: تأثير المراجعة الجنائية على المساءلة.
   - المحور الثالث: التحديات التي تواجه المراجعة الجنائية في القطاع العام.

الإطار المنهجي للبحث:

- مجتمع وعينة البحث
- منهج البحث.
- أداة البحث

3. **نتائج البحث**
4. **توصيات البحث**

الإطار النظري:

مفهوم المراجعة الجنائية

المراجعة الجنائية هي عملية فحص وتقييم الإجراءات والقرارات المتخذة في النظام العدلي الجنائي، بهدف التأكد من سلامتها وفعاليتها. تتضمن هذه المراجعة تحليل الأدلة والإجراءات القانونية التي اتبعت خلال التحقيق والمحاكمة، وذلك لضمان عدم وجود انتهاكات للحقوق الأساسية أو عدم العدالة. المراجعة الجنائية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة في النظام القضائي، حيث تتيح للجهات المعنية تحديد الأخطاء المحتملة وتصحيحها، مما يساهم في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد.[1]

تعتبر المراجعة الجنائية أداة أساسية للحفاظ على نزاهة النظام القضائي. فهي تساعد في الكشف عن الأخطاء، سواء كانت ناتجة عن سوء الفهم أو عن ممارسات غير قانونية، مثل سوء استخدام السلطة أو التحامل. من خلال المراجعة، يتمكن المحققون والمراقبون من تقديم توصيات لتحسين الإجراءات الحالية، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية النظام القانوني. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه العملية في حماية حقوق المتهمين وضمان عدم تعرضهم لمعاملة غير عادلة، مما يعكس التزام المجتمع بالقيم الإنسانية والأخلاقية.[2]

على الرغم من أهمية المراجعة الجنائية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات. تشمل هذه التحديات نقص الموارد اللازمة لإجراء مراجعات شاملة، بالإضافة إلى الضغوط السياسية والاجتماعية التي قد تؤثر على استقلالية الجهات المسؤولة عن المراجعة. كما أن عدم الوعي الكافي بأهمية المراجعة الجنائية قد يؤدي إلى تجاهلها أو تقليل فعاليتها. لذا، يتطلب الأمر جهودًا مستمرة لتوعية الجمهور وصناع القرار بأهمية هذه

1 ريان، هه لكورد محمد علي امين، أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية، مجلة الفنون، العدد .5، 2020، ص18

2 Saifullah, Ghulam Abbas, and G. Abbas. "Role of forensic auditing in enhancing the efficiency of public sector organization." Review of Management Sciences, II 1 (2020): 40-59.

العملية، وتوفير الدعم اللازم لضمان تنفيذها بشكل فعال وشفاف، مما يسهم في تعزيز العدالة والمساءلة في النظام القضائي.[1]

اهداف المراجعة الجنائية

أحد الأهداف الرئيسية للمراجعة الجنائية هو ضمان دقة وموثوقية المعلومات والبيانات المالية أو القانونية. من خلال فحص السجلات والتقارير بدقة، تسعى المراجعة إلى كشف أي أخطاء أو تلاعب قد يؤثر على النتائج الجنائية. هذا الأمر يساعد على تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، سواء كانت شركات أو مؤسسات حكومية أو أفراد، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات صحيحة.[2]

يساهم الهدف الآخر للمراجعة الجنائية في تحسين أداء المؤسسات وكفاءتها. عبر تحليل العمليات والإجراءات المعمول بها، يمكن للمراجعين تحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم توصيات لتحسين الأداء. هذه التوصيات قد تتعلق بتبسيط الإجراءات، أو تعزيز الرقابة الداخلية، أو الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة. بالتالي، فإن المراجعة الجنائية تعد أداة استراتيجية تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة أعلى.

يساعد الهدف الثالث للمراجعة الجنائية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. من خلال إجراء مراجعات مستقلة وموضوعية، يتمكن المراجعون من تقديم تقييمات موضوعية حول الأداء والامتثال للمعايير القانونية والمالية. هذا يعزز من ثقافة الشفافية، حيث يكون لدى جميع المعنيين معرفة أفضل بكيفية إدارة الموارد واتخاذ القرارات. كما أن وجود نظام مراجعة نهائي فعال يساهم في بناء الثقة بين الجمهور والمستفيدين، مما يزيد من مصداقية المؤسسة ويعزز من سمعتها.[3]

مهارات تطبيق المراجعة الجنائية

تعتبر مهارة التحليل النقدي من أهم المهارات المطلوبة في تطبيق المراجعة الجنائية. يتعين على المراجع أن يكون قادرًا على تحليل المعلومات والأدلة بشكل دقيق، وتقييمها في سياق القوانين والإجراءات المعمول بها. يتطلب ذلك فهمًا عميقًا لمبادئ القانون الجنائي، بالإضافة إلى القدرة على تحديد أي تناقضات أو نقاط ضعف في الأدلة المقدمة. التحليل النقدي يساعد المراجع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مدى صحة الإجراءات والنتائج، مما يعزز من فعالية المراجعة الجنائية.[4]

تعد مهارات التواصل الفعّال ضرورية في مجال المراجعة الجنائية، حيث يحتاج المراجعون إلى التواصل مع مجموعة متنوعة من الأطراف، بما في ذلك المحققين، والمحامين، والشهود. يجب أن يكونوا قادرين على نقل النتائج والتوصيات بوضوح ودقة، سواء من خلال التقارير المكتوبة أو من خلال المناقشات الشفوية. كما يتطلب الأمر القدرة على الاستماع وفهم وجهات النظر المختلفة، مما يسهم في تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية ويحقق نتائج أكثر شمولية.[5]

---

1 صديق ادم محمد، أبكر، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد اثنان واربعون، 2022، ص31

2 عبد السلام احمد دنقر، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، طرابلس، ليبيا، 2020، ص9.

3 محمد أبو القاسم زكي، مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، 2013، ص28.

4 أسامة إبراهيم السحاتي، تقييم أداء ديوان المحاسبة في ليبيا من واقع مؤشر الموازنة المفتوحة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2018، ص22.

5 عبد السلام احمد دنقر، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، طرابلس، ليبيا، 2020، ص11.

تتطلب المراجعة الجنائية أيضًا معرفة تقنية متقدمة، تشمل استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في جمع وتحليل البيانات. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في التحقيقات الجنائية، يصبح من الضروري أن يكون لدى المراجعين القدرة على استخدام برامج تحليل البيانات، ونظم المعلومات، وأدوات الدراسة الرقمية. هذه المعرفة التقنية تعزز من قدرة المراجع على تحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات، مما يساهم في تحسين جودة المراجعة وفعاليتها في الكشف عن المخالفات أو الأخطاء.

دور المراجعة الجنائية لتحسين الشفافية والمسائلة في القطاع العام

تعتبر المراجعة الجنائية أداة مهمة لتعزيز الشفافية في القطاع العام، حيث تساهم في الكشف عن المعلومات المالية والإدارية بشكل واضح ومفصل. من خلال مراجعة السجلات والعمليات، يمكن للمراجعين تحديد أي تلاعب أو سوء استخدام للموارد العامة. هذا الفحص الدقيق يسهم في توفير معلومات دقيقة للمواطنين، مما يعزز من ثقتهم في المؤسسات الحكومية ويجعلهم أكثر وعيًا بكيفية إدارة أموالهم.[1]

تساعد المراجعة الجنائية في تعزيز المساءلة من خلال تحديد المسؤوليات المرتبطة بالقرارات الإدارية والمالية. عندما تكون هناك مراجعات دورية وموضوعية، يتضح من هو المسؤول عن أي أخطاء أو تجاوزات. هذا الأمر يشجع الموظفين العموميين على الالتزام بالقوانين والسياسات، حيث يدركون أنهم تحت المراقبة. وبالتالي، يصبح لديهم دافع أكبر للعمل بنزاهة واحترافية.

تساهم المراجعة الجنائية في تحسين الأداء المؤسسي من خلال تقديم توصيات دقيقة وقابلة للتنفيذ. بعد تحليل العمليات والإجراءات، يمكن للمراجعين تحديد نقاط الضعف والخلل، مما يسمح بتطوير استراتيجيات لتحسين الكفاءة والفعالية. هذا التحسين لا يعزز فقط من أداء المؤسسات، بل يسهم أيضًا في تقديم خدمات أفضل للمواطنين ويعزز من مستوى رضاهم.[2]

تعمل المراجعة الجنائية كأداة وقائية ضد الفساد في القطاع العام. من خلال الكشف المبكر عن أي مخالفات أو تجاوزات، يمكن للمراجعة أن تحد من فرص الفساد وتعمل على تقليل المخاطر المرتبطة به. بفضل هذه المراجعات، يصبح من الصعب على الأفراد أو الجماعات تنفيذ أنشطة غير قانونية دون أن يتم اكتشافهم، مما يسهم في بناء بيئة عمل أكثر نزاهة.

تساعد المراجعة الجنائية على تعزيز الثقافة المؤسسية المبنية على الشفافية والمساءلة. عندما يتم دمج عمليات المراجعة كجزء أساسي من العمل اليومي في المؤسسات العامة، يتم غرس قيم النزاهة والشفافية في ثقافة العمل. هذا الأمر يشجع الموظفين على تبني سلوكيات إيجابية ويعزز من روح التعاون بين الفرق المختلفة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة ورفع مستوى الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية.

الإطار المنهجي للبحث

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع العام الليبي الذين لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة بالمراجعة الجنائية ولهم القدرة على تقييم اهميتها ودورها في تحسين الشفافية والمسائلة بالقطاع العام مثل المحاسبين والمراجعين الداخليين والمراقبين الماليين والمسئولين الماليين. تم اختيار عينة عشوائية منهم مكونة من 100 موظف ذوي علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمراجعة الجنائية من مختلف العاملين في القطاع العام

1 صديق ادم محمد، أبكر، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد اثنان واربعون، 2022،ص42.

2 ريان، هه لكورد محمد علي امين ،أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية، مجلة الفنون، العدد .5، 2020، ص10.

بمدينة طرابلس باعتبار ان مقرات ودووواين كل الوزارات ومعظم والهيئات والمؤسسات العامة تقع في العاصمة طرابلس.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة استبيانًا مكونًا من ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: دور المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية.

المحور الثاني: تأثير المراجعة الجنائية على المساءلة.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المراجعة الجنائية في القطاع العام.

يتضمن كل محور 8 عبارات تم صياغتها لقياس الجوانب المرتبطة بالموضوع.

التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الإحصاءSPSS ، حيث تم إجراء اختبارات وصفية وتحليلية تشمل المتوسطات والانحراف المعياري.

تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول: دور المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُساهم المراجعة الجنائية في كشف الفساد المالي والإداري.	3.8	1.1
تساعد تقارير المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية في العمليات الحكومية.	3.5	1.4
تُوفر المراجعة الجنائية معلومات دقيقة ومحدثة عن الأداء المالي للمؤسسات.	4.0	1.1
تعزز المراجعة الجنائية ثقة الجمهور في نزاهة القطاع العام.	4.2	1.1
تُساعد المراجعة الجنائية في توضيح الإجراءات المالية وتبسيطها.	3.5	1.2
تعمل المراجعة الجنائية على الحد من تضارب المصالح داخل المؤسسات الحكومية.	4.2	1.0
تزيد المراجعة الجنائية من وضوح المعلومات المالية المتاحة للجهات الرقابية.	4.6	0.8
تُساهم المراجعة الجنائية في تقليل احتمالية التلاعب بالبيانات المالية.	4.4	1.0

تشير نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول، الخاص بدور المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية، إلى أن معظم العبارات حققت متوسطات حسابية مرتفعة تتراوح بين 3.5 و4.6، مما يدل على اتفاق المشاركين على أهمية المراجعة الجنائية في تعزيز الشفافية. العبارة التي حصلت على أعلى متوسط (4.6) كانت تتعلق بزيادة وضوح المعلومات المالية المتاحة للجهات الرقابية، تليها العبارة المرتبطة بتقليل احتمالية التلاعب بالبيانات المالية (4.4). كما حصلت العبارة المتعلقة بثقة الجمهور في نزاهة القطاع العام والحد من تضارب المصالح على متوسط مرتفع (4.2 لكل منهما)، مما يعكس دورًا محوريًا للمراجعة الجنائية في تعزيز

الحوكمة المالية. ومع ذلك، كانت العبارات المرتبطة بتحسين الشفافية في العمليات الحكومية وتوضيح الإجراءات المالية أقل متوسطًا (3.5)، مما يشير إلى وجود تحديات قد تحتاج إلى معالجة في هذه الجوانب. الانحرافات المعيارية عمومًا كانت منخفضة إلى متوسطة، مما يعكس تباينًا محدودًا نسبيًا في آراء المشاركين.

المحور الثاني: تأثير المراجعة الجنائية على المساءلة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُسهم المراجعة الجنائية في تعزيز ثقافة المساءلة داخل القطاع العام.	3.6	1.2
تُساعد المراجعة الجنائية في تحديد المسؤوليات الفردية والجماعية بوضوح.	3.7	1.1
تُعد المراجعة الجنائية أداة فعّالة لمحاسبة الموظفين عن القرارات المالية.	3.7	1.3
تُشجع المراجعة الجنائية على الالتزام باللوائح والقوانين.	4.1	1.0
تُساهم تقارير المراجعة الجنائية في تعزيز التزام الموظفين بمعايير الأداء.	4.3	0.9
تُسهل المراجعة الجنائية عملية اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد المخالفين.	3.8	1.1
تُشجع المراجعة الجنائية على تحسين جودة العمل الإداري والمالي.	4.3	0.9
تُوفر المراجعة الجنائية أدلة واضحة لدعم قرارات المحاسبة والمساءلة.	4.7	0.6

تشير نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني، الخاص بتأثير المراجعة الجنائية على المساءلة، إلى أن المشاركين أبدوا اتفاقًا قويًا على دور المراجعة الجنائية في تحسين المساءلة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.6 و4.7. حصلت العبارة المتعلقة بتوفير أدلة واضحة لدعم قرارات المحاسبة والمساءلة على أعلى متوسط (4.7) مع انحراف معياري منخفض (0.6)، مما يشير إلى إجماع قوي على أهميتها. كما سجلت العبارات المتعلقة بتعزيز التزام الموظفين بمعايير الأداء وتحسين جودة العمل الإداري والمالي متوسطًا مرتفعًا (4.3 لكل منهما)، مما يعكس فاعلية المراجعة الجنائية في تعزيز الأداء المؤسسي. في المقابل، كانت العبارات المتعلقة بتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية ومحاسبة الموظفين عن القرارات المالية أقل متوسطًا (3.7)، مما يشير إلى وجود تحديات في التطبيق العملي لهذه الجوانب. الانحرافات المعيارية كانت منخفضة إلى متوسطة، مما يدل على تباين محدود في الآراء.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المراجعة الجنائية في القطاع العام

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُعاني المراجعة الجنائية من نقص الكوادر المؤهلة.	4.0	0.8
تواجه المراجعة الجنائية تحديات في الوصول إلى المعلومات الدقيقة.	4.1	1.0
تفتقر بعض المؤسسات إلى دعم إداري كافٍ لتنفيذ المراجعة الجنائية.	3.9	1.1
يُعيق التدخل السياسي استقلالية المراجعة الجنائية.	3.7	1.2

تُعد قلة الموارد المالية أحد العوائق الرئيسية أمام المراجعة الجنائية.	3.4	1.3
تُعاني المراجعة الجنائية من مقاومة من بعض الموظفين والإدارات.	3.6	1.2
تفتقر بعض الجهات إلى الوعي بأهمية المراجعة الجنائية.	3.7	1.1
تتأثر فعالية المراجعة الجنائية بسبب غياب تشريعات واضحة في بعض الحالات.	3.7	1.4

تشير نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث، الخاص بالتحديات التي تواجه المراجعة الجنائية في القطاع العام، إلى أن هناك إجماعًا نسبيًا على وجود عدة عقبات تؤثر على فاعلية المراجعة الجنائية. حصلت العبارة المتعلقة بنقص الكوادر المؤهلة على متوسط مرتفع (4.0) مع انحراف معياري منخفض (0.8)، مما يعكس اتفاقًا واسعًا على أهمية هذه المشكلة. كما أظهرت تحديات الوصول إلى المعلومات الدقيقة (4.1) وغياب الدعم الإداري الكافي (3.9) متوسطات مرتفعة، مما يشير إلى كونها قضايا جوهرية. في المقابل، كانت العبارات المتعلقة بقلة الموارد المالية (3.4) ومقاومة الموظفين والإدارات (3.6) أقل نسبيًا، لكنها لا تزال تشير إلى وجود عقبات تستحق الاهتمام. أما التدخل السياسي، غياب التشريعات، وقلة الوعي بأهمية المراجعة الجنائية، فقد سجلت متوسطات متقاربة (3.7)، مما يعكس التحديات المؤسسية والهيكلية التي تواجه هذا المجال. الانحرافات المعيارية عمومًا تُظهر تباينًا متوسطًا في آراء المشاركين حول بعض العبارات.

النتائج:

استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن استخلاص النقاط التالية:

دور المراجعة الجنائية في تحسين الشفافية:

أظهرت الدراسة أن المراجعة الجنائية تُسهم بشكل فعّال في تحسين الشفافية داخل القطاع العام، حيث تساعد على توفير معلومات دقيقة ومحدثة، وتعزيز وضوح العمليات المالية وتقليل احتمالية التلاعب. كما تعزز ثقة الجمهور في نزاهة المؤسسات الحكومية، مما يدعم الحوكمة الرشيدة.

تأثير المراجعة الجنائية على المساءلة:

تُعتبر المراجعة الجنائية أداة محورية لتعزيز ثقافة المساءلة، حيث توفر أدلة واضحة لدعم قرارات المحاسبة والمساءلة، وتشجع على الالتزام باللوائح والقوانين. كما تُسهم في تحسين جودة العمل الإداري والمالي، رغم وجود تحديات تتعلق بتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية.

التحديات التي تواجه المراجعة الجنائية:

تواجه المراجعة الجنائية تحديات مؤسسية وهيكلية، أبرزها نقص الكوادر المؤهلة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة، وغياب الدعم الإداري الكافي. كما يعوق التدخل السياسي استقلاليتها، في حين تمثل قلة الموارد المالية وقلة الوعي بأهميتها عقبات إضافية تؤثر على فعاليتها.

التباين في الآراء:

كشفت الانحرافات المعيارية أن هناك تباينًا محدودًا إلى متوسط في وجهات نظر المشاركين، مما يشير إلى توافق نسبي حول معظم القضايا، مع وجود بعض الاختلافات التي قد تعكس طبيعة التحديات أو الخلفيات الوظيفية للمشاركين.

التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة والاستنتاجات، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. توفير برامج تدريبية متخصصة في المراجعة الجنائية لتأهيل كوادر قادرة على مواجهة التحديات في هذا المجال.

2. استقطاب الخبرات والكفاءات في مجال المراجعة الجنائية لدعم المؤسسات الحكومية.
3. زيادة الوعي بأهمية المراجعة الجنائية لدى القيادات الإدارية في القطاع العام لضمان دعمها ومشاركتها الفعالة.
4. إنشاء وحدات داخلية متخصصة في المراجعة الجنائية في المؤسسات الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة.
5. وضع تشريعات وقوانين واضحة تكفل استقلالية المراجعة الجنائية عن التدخلات السياسية أو المؤسسية.
6. تشجيع نشر تقارير المراجعة الجنائية وإتاحتها للجهات الرقابية والجمهور لتعزيز الشفافية.
7. توفير الموارد المالية والتقنية:
8. تخصيص ميزانيات كافية لدعم أنشطة المراجعة الجنائية وتزويدها بالأدوات التقنية الحديثة التي تُسهّل عمليات التدقيق والكشف عن الفساد.
9. تطوير أنظمة معلومات موحدة ومتكاملة تتيح للمراجعين الوصول إلى البيانات الدقيقة والحديثة بسرعة وفعالية.
10. إطلاق حملات توعية تهدف إلى تعزيز ثقافة المساءلة داخل القطاع العام وزيادة الالتزام باللوائح والمعايير.
11. وضع سياسات واضحة تحدد المسؤوليات الفردية والجماعية، مع إجراءات محاسبة شفافة للمخالفين.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. السحاتي، أسامة. (2018). تقييم أداء ديوان المحاسبة في ليبيا من واقع مؤشر الموازنة المفتوحة، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*.
2. ريان، هه لكور. (2020). أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية، *مجلة الفنون*، العدد .5
3. أدم، صديق. (2022). واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية، *المجلة العربية للنشر العلمي*، العدد اثنان واربعون.
4. الوريدي، عبد الرحمن، وآخرون. (2023). مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد، *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي*، جامعة المرقب، العدد الثامن / أكتوبر.
5. عبد السلام احمد. (2020). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، طرابلس، ليبيا.
6. أبو القاسم، محمد. (2013). مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة.
7. الشارف، محمد، وآخرون. (2022). أثر أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري، *مجلة المعرفة*، العدد 16.
8. مسعود. نجيب. (2022). دور المراجعة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال الليبية تحديات وحلول)، *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي* | الإصدار الثاني والأربعون،

المراجع الأجنبية:

1. Amalia, Mekar Meilisa. "Enhancing Accountability and Transparency in the Public Sector: A Comprehensive Review of Public Sector Accounting Practices." The ES Accounting And Finance 1.03 (2023): 160-168.
2. Saifullah, Ghulam Abbas, and G. Abbas. "Role of forensic auditing in enhancing the efficiency of public sector organization." Review of Management Sciences, II 1 (2020): 40-59.